الأمم المتحدة

# الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

FEB 19 1992

اللجنة الخامسة
الجلسة ٣٤
المعقودة يوم الاربعاء
١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

## محضر موجز للجلسة الرابعة والثلاثين

الرئيس : السيد منتصر (الجماهيرية العربية الليبية)
(نائب رئيس اللجنة)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الاعمال : النظام الموحد للامم المتحدة

البند ١١٧ من جدول الاعمال : نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة

البند ١١٤ من جدول الاعمال : جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/46/SR.34
30 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

٣٥٥٤ز(٩١) 91-57362

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

البند ١١٦ من جدول الاعمال : النظام الموحد للأمم المتحدة (A/46/30 و A/46/275 ؛ A/C.5/46/28 ، A/C.5/46/35 ، A/C.5/46/31 و A/C.5/46/33)

البند ١١٧ من جدول الاعمال : نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة (A/46/9 و A/46/614 ؛ A/C.5/46/15 ، A/C.5/46/31 و A/C.5/46/33)

١ - السيد بلحاج عامر (الرئيس ، لجنة الخدمة المدنية الدولية) : قال وهو يقدم التقرير السنوي السابع عشر للجنة الخدمة المدنية الدولية (A/46/30) إن مهمة الإبقاء على النظام الموحد واستمراره ليست بالمهمة السهلة ، وخاصة في هذه المرحلة . وأضاف قائلا إن اللجنة حرصت دائما على أن تضع في الاعتبار عند إعدادها للتوصيات واتخاذها للقرارات تنوع المؤسسات داخل النظام الموحد ، وإن من المهم للجنة الخامسة أن تراعي هذا التنوع عند النظر في التقرير ، لأن الدول الأعضاء هي التي يمكنها تقديم المساعدة إلى اللجنة من أجل تحقيق التوازن بين مسؤوليات الوكالات ، وأهدافها الذاتية ، وأماني الموظفين .

٢ - واستمر قائلا إن التقرير مقدم في مجلدين ، وإن المجلد الثاني مخصص لآراء لجنة الخدمة المدنية الدولية في أدائها ، وردها على الوثيقة المتعلقة بالموضوع ذاته التي قدمتها لجنة التنسيق الإدارية .

٣ - ومضى قائلا إن النقد الموجّه إلى اللجنة تركّز في السنوات الاخيرة على النقص الملحوظ في الوضوح وعلى نواحي القصور في الطرق التي تتبعها اللجنة عند تقديم تقاريرها إلى الجمعية العامة . وأشار إلى إدخال عدد من التغييرات البناءة نتيجة لذلك ، بما في ذلك تحسين شكل إعداد التقارير ، واشتراك المنظمات وموظفي اللجنة في جلسات صنع القرارات . وقد حاولت لجنة الخدمة المدنية الدولية في تقريرها أن توضح أن النقد الموجّه إليها في عدد من المجالات ينطبق أيضا على المؤسسات وعلى الموظفين ، فمن واجب هاتين الجهتين الاضطلاع بمسؤولياتهما .

٤ - واستطرد قائلا إن ردود فعل لجنة الخدمة المدنية الدولية على تعليقات لجنة التنسيق الإدارية وتوصياتها تستند إلى نهج عملي يسمح لها بأن تبرز الاقتراحات التي تساعد اللجنة المذكورة على تحسين أدائها دون التفريط بمسؤولياتها أو الانتقاص من

(السيد بلحاج عامر)

سلطة وامتيازات الجمعية العامة . وما يحفز اللجنة أساسا هو مطلبها القانوني بالمحافظة على استقلالها .

٥ - وأردف قائلا إن اللجنة المذكورة قد واجهت في السنة الحالية قضيتين تهددان بتقويض وحدة النظام الموحد وتماسكه ، ألا وهما القرارات التي اتخذتها منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية بمنح استحقاقات خاصة لموظفيها . ففي كلتا الحالتين كان يتعين على إدارة هاتين المنظمتين استشارة اللجنة مقدما ، كما يتعين ألاّ تؤدي الإجراءات التي تتخذانها إلى إيجاد سوابق . فاللجنة مكلفة بالمحافظة على تماسك وسلامة النظام الموحد ، بيد أنه لا يمكنها تنفيذ مهمتها ما لم تتعاون معها المنظمات .

٦ - واستمر قائلا إن اللجنة درست المنهجية التي يتعين استخدامها لتحديد الأجور الداخلة في حساب المعاشات التقاعدية للمسؤولين من غير ذوي الرتب ، بالتعاون مع مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة . ومتروك لمجلس إدارة كل منظمة أن يقرر هل يحق لمسؤوليه المنتخبين الاشتراك في صندوق المعاشات أم لا ، بيد أنه ينبغي تحديد الأجور الداخلة في حساب المعاش التقاعدي للمشتركين وفقا للمنهجية المستخدمة لتحديد الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لمدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في الأمم المتحدة . وقدمت اللجنة أيضا توصيات تتعلق بإجراء لتسوية الأجر الداخل في حساب المعاشات التقاعدية للمسؤولين من غير ذوي الرتب .

٧ - واستطرد قائلا إن اللجنة واصلت رصد حركة الهامش بين أجور مسؤولي الأمم المتحدة في الفئات الفنية وما فوقها في نيويورك ، ونظرائهم في الوظائف المتخذة أساسا للمقارنة في واشنطن ، وهو إجراء استغرق جزءا كبيرا من وقتها أكثر من اللازم . فكلما بدرت أدنى إشارة لاحتمال تجميد المرتبات ، أطال ممثلو المنظمات والموظفين المناقشات المتعلقة بالهامش أملا في إحباط التجميد . ومن المهم للدول الأعضاء أن تكون على علم بالاعتلال العام الذي أوجده تجميد الرواتب مؤخرا في المنظومة كلها ، وأن تطمئن من جديد الرؤساء التنفيذيين والموظفين إلى التزامها بإيجاد نظام عادل ونزيه للأجور يعمل بسلاسة . كما يجب على الجمعية العامة اتخاذ قرارات في السياسة العامة تهيئ الاستقرار اللازم جدا لذلك في عنصر أساسي هو نظام مرتبات الفئات

(السيد بلحاج عامر)

الفنية . وجدير بالذكر أن لجنة الخدمة المدنية الدولية أكدت الحاجة إلى إنهاء العمل بمتوسط الهامش على مدى خمس سنوات ، بغرض كفالة استقرار النظام .

٨ - ومضى قائلا إن المعدّل الحالي للهامش يقف عند ١١٨,٩ ، وهو رقم يأخذ في الاعتبار نتائج آخر دراسة لمعادلة الرتب أتمتها اللجنة مؤخرا . كما يوفر التقرير تفاصيل عن التطورات الاخيرة المتعلقة بإجراءات تحديد المرتبات للخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة . ويعطي أيضا تفاصيل بشأن دراسة اللجنة للتدابير المقترحة لتفادي التجميد لفترة طويلة . ومن المهم ملاحظة أن اقتراح استخدام الزيادات الجزئية في تسوية مقر العمل لن يلزم إلا لفترة قصيرة ، والارجح ألا يكون ذلك إلا لجزء من عام ١٩٩٣ . فسوف يقل الهامش بالتدريج ، ويتحقق الهدف الذي حددته الجمعية العامة دون حاجة إلى تدخلها أو تدخّل اللجنة . والاحتمال كبير جدا في أن يهبط الهامش بعد عام ١٩٩٥ دون ١١٥ نقطة .

٩ - ومضى قائلا إنه كان من العسير توافق آراء اللجنة على موضوع الهامش ؛ فبينما كان بعض أعضائها يعارضون تعليق نطاق الهامش ولو مؤقتا ، رأى آخرون أنه يمكن التغلب على المصاعب بتعليق التنفيذ الآلي لتجميد المرتبات حتى ظهور الاثر الكامل للتغيرات في نظام المرتبات المتخذ أساسا للمقارنة في عام ١٩٩٤ .

١٠ - واستطرد قائلا إن اللجنة أوصت بزيادة جدول المرتب الاساسي بنسبة ٨,٦ في المائة اعتبارا من ١ آذار/مارس ١٩٩٣ . وتقدر الآثار المالية لتلك التوصية في المنظومة بأسرها بمبلغ ٥,٩ مليون دولار لسنة ١٩٩٣ . ويرتبط جزء كبير من هذه التكلفة ببدل التنقل والمشقة ، وبتمويل من موارد خارجة عن الميزانية . وستستعرض اللجنة تشغيل نظام التنقل والمشقة في عام ١٩٩٣ .

١١ - وأردف قائلا إن اللجنة اقترحت في تقريرها منهجية لتحديد الخدمة المدنية الوطنية التي تدفع أعلى المرتبات .

١٢ - وفيما يتصل بالاستعراض الشامل لشروط خدمة الامناء العامين المساعدين ووكلاء الأمين العام ، خلصت اللجنة إلى أنه لا يمكن إقامة صلة متشددة بين النظام الموحد والخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة ، إلا أنها مع ذلك حددت بعض المعادلات العاملة . وقد أوصت بناء على ذلك بزيادة مستويات الأجور الصافية للموظفين برتبتي

(السيد بلحاج عامر)

الامين العام المساعد ووكيل الامين العام في نطاق يتراوح بين ٧ و ١١ في المائة ، وفي التسويات المناظرة لجدول الاجور الداخلة في حساب المعاش التقاعدي ، على أن يظل منح إعانات السكن وبدلات التمثيل خاضعا لتقدير الرؤساء التنفيذيين .

١٣ - واستطرد قائلا إن اللجنة اضطلعت باستعراض شامل للاجور الداخلة في حساب المعاشات التقاعدية والمعاشات المترتبة عليها لموظفي فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها . وقد أوصت لجنة الخدمة المدنية الدولية للفئة الاولى بوضع جدول منقح لمعدلات الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين . كما قررت أيضا دراسة الممارسات المحلية المتعلقة بالمعاشات التقاعدية وتجميع كل البيانات المتصلة بذلك توطئة لإدخال نهج الدخل البديل ، الذي يستخدم مع نظام الضرائب المحلية . وتعتزم اللجنة تقديم توصياتها الختامية للجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . وقد أجريت جميع الدراسات بالتعاون الوثيق مع ممثلي المنظمات والموظفين ، ومجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة .

١٤ - وتابع كلامه قائلا إن اللجنة اضطلعت في عام ١٩٩١ بالتعاون مع ممثلي المؤسسات والموظفين بدراسة استقصائية لافضل شروط الخدمة السائدة في جنيف وفيينا . وقد تمخضت الدراسة التي أجريت في جنيف عن زيادة المرتبات ١٠ في المائة تقريبا ، بينما ازدادت جداول المرتبات الحالية في فيينا لموظفي فئة الخدمة العامة وموظفي تدريس اللغات ٣,٠٥ في المائة للاولى و ٦,٧ في المائة للثانية من جداول المرتبات التي اشارت إليها الدراسة الاستقصائية . وتعتزم لجنة الخدمة المدنية الدولية استعراض منهجيات إجراء الدراسات الاستقصائية في المقر وفي مراكز العمل خارج المقر في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ .

١٥ - وأشار في ختام كلمته إلى أنه أثناء المشاورات التي أجراها مع الرؤساء التنفيذيين لمعظم مؤسسات النظام الموحد ، كان العامل المشترك هو الإعراب عن بالغ القلق لتدهور القدرة الشرائية لاجور الموظفين من الفئة الفنية والتذمر الناشئ عن ذلك بين الموظفين وما يترتب على ذلك من مصاعب في إنجاز البرنامج . وقال إنه مع إدراك أعضاء لجنة الخدمة المدنية الدولية تماما للقيود المتعلقة بالميزانية في الدول الاعضاء ، إلا أنه لا يمكنهم أن يتجاهلوا أن رصيد النظام الموحد هو موارده البشرية ، أي موظفوه الذين يقدمون خدماتهم للدول الاعضاء والذين يجب حفزهم بإيجاد ظروف خدمة عادلة وتنافسية .

١٦ - السيد آيتكن (رئيس مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة) : عرض تقرير المجلس (A/46/9) وأشار إلى الاعتبارات الرئيسية المتعلقة بالإدارة والسياسة العامة .

١٧ - وقال إن التقييم الاكتواري للصندوق في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ يبين أن الحالة الاكتوارية تحسنت بصورة ملحوظة منذ سنة ١٩٨٨ . فقد نقص الاختلال من ٣,٧١ في المائة إلى ٠,٥٧ في المائة من الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي وهو يقل الآن عن عُشر الاختلال الذي كان قائما قبل عشر سنوات . وتحقق هذا التغير بإدخال عدد من تدابير الوفر المؤثرة على المعاشات التقاعدية وبزيادة معدلات الاشتراك التي يدفعها كل من المشتركين والمنظمات . وبالرغم من ذلك ، لم يتحقق بعد التوازن الاكتواري . وقد أكدت لجنة الاكتواريين مرة أخرى رأيها ، الذي يؤمن به أيضا مجلس صندوق المعاشات التقاعدية ، وهو الرأي القائل باستصواب زيادة معدل الاشتراك إلى ٢٤ في المائة بدلا من المعدل الحالي البالغ ٢٣,٧ في المائة . ولم يتمكن المجلس من الاتفاق على موعد تنفيذ مثل هذه الزيادة وكيفيته ، وقرر عدم التوصية بزيادة معدل الاشتراك في الوقت الحالي .

١٨ - وبصفة عامة ، ينظر المجلس نظرة جد إيجابية إلى الاداء الاستثماري للصندوق ، الذي تمثل إدارته مسؤولية مباشرة من مسؤوليات الامين العام .

١٩ - ويغطي الصندوق تكاليفه الإدارية ، التي تتصل أساسا بأمانته وتشكل تقريبا ثُلُث اجمالي الميزانية الإدارية ، فضلا عن التكاليف المتصلة بإدارة الاستثمارات ، بما فيها أنشطة دائرة إدارة الاستثمارات ، التي تشكل الثلثين الباقيين .

٢٠ - وأقر المجلس تقديرات الميزانية المنقحة الموضوعة لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ البالغة ٣٢,٧ مليون دولار ، والتقديرات المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ البالغة ٤٠,٧ مليون دولار ، وقدمها إلى الجمعية العامة . والعامل الرئيسي وراء النمو المتبين بمقارنة أرقام فترتي السنتين هو الزيادة المتوقعة في أتعاب الاستشارة وأتعاب الرعاية المقررة فيما يتعلق باستثمارات الصندوق ، التي ترتبط بقيمة حافظة الأوراق المالية . ونشأت الزيادات الاخرى عن كون الصندوق كيانا للخدمات يحتاج إلى موارد إضافية لمواجهة المطالب المتزايدة المتولدة بفعل النمو في عدد المشتركين والمستحقين ، البالغ عددهم الآن أكثر من ٠٠٠ ٥٨ شخص و ٠٠٠ ٣٢ شخص ، على التوالي .

(السيد آيتكن)

٢١ - وقد أوصت اللجنة الاستشارية ، في تقريرها (A/46/614) ، بالموافقة على التقديرات المنقحة الموضوعة لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ وسلّمت بحاجة فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ إلى موارد إضافية لمواجهة تكاليف المرحلة المقبلة من المشروع الرامي إلى إبدال الانظمة الحاسوبية الموجودة وتكاليف التغييرات في الهيكل التنظيمي وتشغيل أمانة الصندوق ، فضلا عن تكاليف التوظيف الإضافي لمواجهة حجم العمل المتزايد . كما اقترحت اللجنة الاستشارية إنقاص عدد الوظائف الإضافية المطلوبة ، مما يقلل من المصروفات الإدارية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ بنحو ٠٠٠ ٢٧٠ دولار . وحتى إذا اعتُمد هذان التخفيضان ، فسوف يظل ممكنا على الرغم من ذلك استهداف تحقيق أولويات المجلس الاساسية فيما يتعلق بتحسين القدرة الإدارية والتنفيذية لأمانة الصندوق .

٢٢ - ولم يتمكن الصندوق من التوصل إلى توافق آراء بشأن الاستعراض الشامل الذي يتناول الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي وما يترتب عليه من معاشات تقاعدية لفئة الخدمات العامة . وقد بحث المجلس حسابات ومقارنات عديدة للمعاشات التقاعدية أُعدت بالاشتراك بين أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية وأمانة المجلس ، فضلا عن عدد من البدائل المقترحة للمنهجية الراهنة . وخلص المجلس إلى لزوم إجراء دراسات إضافية ، لا سيما بصدد البدائل المتعلقة باتباع الممارسة المحلية ، على غرار ما حدث في حالة مرتبات فئة الخدمات العامة ، وبصدد تطبيق نهج الإحلال محل الدخل وربط نسب هذا الإحلال المطبقة على موظفي فئة الخدمات العامة بالنسب المطبقة على موظفي الفئة الفنية في المكان نفسه . كما قرر المجلس أن يواصل دراسة بدائل استعمال معدلات اشتراك الموظفين الدولارية لحساب الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي بتكميل المرتبات الصافية بعناصر مثل استعمال الضرائب المحلية أو متوسطها استعمالا مباشرا .

٢٣ - ولمسألة الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي وما يترتب عليها من معاشات تقاعدية لفئة الخدمات العامة أهميتها الشديدة من زاوية العلاقات بين الموظفين والإدارة . ومن شأن مواصلة دراسة البدائل ، بما فيها احتمال الإبقاء على المنهجية الراهنة ، أن تكفل لجميع الأطراف المعنية مراعاة الآثار المترتبة على جميع المنهجيات مراعاة تامة شاملة قبل اتخاذ أي قرار .

(السيد آيتكن)

٢٤ - ولم يتسنّ أيضا للمجلس أن يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المنهجية التي تستخدم لتحديد الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للمسؤولين غير المسكّنين على رتب المشتركين في الصندوق ، ومن بينهم الرؤساء التنفيذيون للوكالات المتخصصة . ولذلك تقرر إرجاء اتخاذ أية توصيات محددة بشأن المنهجية أو بشأن تعديل أنظمة الصندوق ريثما تعلق عليها لجنة الخدمة المدنية الدولية أو مجالس إدارة المنظمات المعنية .

٢٥ - ومسألة إدخال تعديل طويل الاجل على نظام تسوية المعاشات التقاعدية تتصل بتحديد معنى المعاشات التقاعدية الأولية المدفوعة بالعملة المحلية للمشتركين من الفئة الفنية وما فوقها الذين يقدمون دليلا على إقامتهم خارج الولايات المتحدة . ومنذ بدأت أسعار الصرف تتحرك بحرية قبل ٣٠ سنة مضت ، أخذ المجلس يناضل بحثا عن حل للمشكلات التي نشأت عندما انخفضت القيمة الأولية بالعملة المحلية للاستحقاقات التقاعدية الدولارية بسبب ازدياد قيمة العملة المحلية مقابل الدولار . وهذه المشكلة أضرت بالمشتركين المتقاعدين في بلدان معينة أشد الضرر ، من حيث الصلة بين معاشاتهم التقاعدية الأولية المدفوعة بالعملة المحلية وتكاليف المعيشة في أماكن تقاعدهم . ويجد بعض المشتركين أن عليهم ، إن بقوا في الخدمة لفترة أطول ، التكهن بأثر تغيرات سعر الصرف المقبلة على مستوى معاشاتهم التقاعدية الأولية المدفوعة بالعملة المحلية ؛ وهم يواجهون احتمال نشوء حالة شاذة تتمثل في تولد معاشات تقاعدية أقل بالعملة المحلية إن طالت فترة خدمتهم .

٢٦ - ولقد بُذلت محاولات على مدى السنوات الخمسة عشر السابقة لمعالجة المشكلة بطرق مختلفة واعتمدت الجمعية العامة سنة ١٩٩٠ تدبيرا انتقاليا يحل محل التدبير المؤقت المعتمد سنة ١٩٨٧ الذي انتهى مفعوله سنة ١٩٩٠ .

٢٧ - والآن يعرض المجلس اقتراحا للتوصل إلى توافق آراء بشأن نهج طويل الأجل لتحديد المعاش التقاعدي الأولي المدفوع بالعملة المحلية ، ينطوي على تحسين "صيغة واشنطن" لتقديم تعويض أكبر عن فروق تكاليف المعيشة حيثما وجدت رتب محدّدة لتسوية مقر العمل تفوق الرتب السارية في نيويورك ؛ والهدف من ذلك هو التوصل إلى نسب إحلال محل الدخل تتدرج في مدى مقبول بالمقارنة بالنسبة المناظرة في نيويورك ، وليس التوصل إلى نسب الإحلال السارية في نيويورك نفسها . وبتعديل المعالم الأربعة الرئيسية

(السيد آيتكن)

لـ "صيغة واشنطن" ، المبينة في الفقرة ١٤٣ من تقرير المجلس ، ستتضاءل الفروق القائمة بين مراكز العمل المختلفة فيما يتعلق بنسب الاحلال . وقد وردت تفاصيل مقترحات المجلس في الفقرة ١٧٥ من تقريره ، وهي تشمل الدعوة إلى إجراء دراسات إضافية بشأن مدى انطباق التعديل المقترح على موظفي فئة الخدمات العامة ، مع مراعاة الاستعراض الشامل الذي يتناول الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لهؤلاء الموظفين ومعاشاتهم التقاعدية ، وبشأن احتمال إحداث تغيير في "الحد الاعلى البالغ ١٢٠ في المائة" المقرر بموجب نظام تسوية المعاشات التقاعدية ذي الشقين ، المبين في الفقرة ١٣٩ من التقرير ، وتطبيق الجدول الخاص الموضوع لارباب المعاشات التقاعدية الذي يراعي أية ميزات ضريبية .

٢٨ - ونظرا إلى انتهاء مفعول التدبير الانتقالي في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢ ، يوصي المجلس بأن تكون اقتراحاته الداعية إلى تعديل "صيغة واشنطن" سارية المفعول اعتبارا من ١ نيسان/ابريل ١٩٩٢ .

٢٩ - وتتوقف التكاليف الفعلية المتكبدة بفعل الاقتراحات على تطور قيمة الدولار بالنسبة إلى عملات البلدان التي يتقاعد فيها المستحقون مستقبلا ، وعلى تطور رتبة تسوية مقر العمل في نيويورك ، التي تؤثر على جدول الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لموظفي الفئة الفنية وما فوقها ، وتؤثر بالتالي على استحقاقاتهم التقاعدية المحسوبة بالدولار . واستنادا إلى المصروفات الافتراضية التي سيتعين على صندوق المعاشات التقاعدية سدادها بموجب التغيرات الحادثة على مدى السنوات الخمس الماضية في سعر الصرف وتسوية مقر العمل ، قدّر الخبير الاكتواري الاستشاري تكلفة المقترحات بنسبة ٠,٣ في المائة من الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي . إلا أنه نظرا لعدم التيقن من التكاليف المقبلة سيرصد المجلس الحالة رصدا دقيقا وسيقدم تقريرا عنها في التقييم المقبل لحالة الصندوق ، وسيدرس عندئذ مدى الحاجة إلى إدخال تغييرات على معدل الاشتراكات وتوقيت مثل هذه التغييرات .

٣٠ - وتمثل مقترحات المجلس ردا متوازنا معقولا على طلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٥ من قرارها ٣٤٢/٤٥ .

٣١ - ولعل ما لجأ إليه المجلس مؤخرا من استخدام توافق الآراء للتوصل إلى القرارات وإعداد التوصيات يقلل مما شعرت به الوفود في الماضي من حاجة إلى إعادة

(السيد آيتكن)

النظر في التمثيل التناسبي للجمعية العامة ومجالس الإدارة الاخرى في المجلس وما شعرت به من إلحاح في هذا الصدد . ولذلك ، لا يُقترح حاليا إدخال أية تغييرات على حجم المجلس أو تكوينه .

٣٢ - ويعتقد المجلس أن الوقت قد حان لعقد دوراته العادية كل سنتين ؛ وهو يقترح بالتالي تعديل المادة ١٤ (أ) من النظام الاساسي لكي تنص على رفع التقارير إلى الجمعية العامة مرة واحدة على الاقل كل سنتين بدلا من رفعها كل سنة . وهذا لن يحرم المجلس من عقد دورات استثنائية فيما بين دوراته العادية لكي يتناول المسائل التي تقتضي اهتماما عاجلا . وستكون للدورات الاستثنائية جداول أعمال محدودة ، وستكون دورات قصيرة الامد .

٣٣ - السيد فوران (وكيل الامين العام بالنيابة لشؤون الإدارة والتنظيم) : تكلم بوصفه ممثلا للأمين العام فيما يتعلق باستثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ، فعرض تقرير الامين العام (A/C.5/46/15) عن استثمارات الصندوق في السنة المنتهية في ٣١ آذار/مارس ١٩٩١ . وهو تقرير مماثل في شكله لتقارير السنوات الاخيرة ، كيما يكون هناك أساس للمقارنة .

٣٤ - وقال إنه على الرغم من أن الفترة التي يشملها التقرير كانت من أصعب الفترات التي واجهها الصندوق في الأسواق المالية العالمية زادت القيمة السوقية لأصوله ، نتيجة للأحداث السياسية في أوروبا الشرقية وأزمة الخليج وتباطؤ النمو الاقتصادي ، بنسبة ٩,١ في المائة ، فارتفعت من ٠٠٠ ٥٥٨ ٨ دولار إلى ٠٠٠ ٣٣٨ ٩ دولار ، وبلغ عائد الاستثمار ٨,٩ في المائة ، وهو يضارع معدلا فعليا للعائد - سُوِّي لحساب آثار التضخم - مقداره ٣,٨ في المائة . ولذا يمكن اعتبار العائد طيبا . وعلاوة على ذلك ، يبين الجدول رقم ١ الوارد في التقرير أن معدل العائد الفعلي على مدى السنوات الثلاثين الماضية قد بلغ ٣,٣ في المائة ، مما يتجاوز بدرجة طفيفة الافتراض الاكتواري الموضوع لاستثمارات الصندوق .

٣٥ - وفيما يتعلق بتنويع الاستثمارات ، انخفضت نسبة الأصول المودعة في صورة أسهم ملكية من ٤٠ في المائة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٠ إلى ٣٩ في المائة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩١ ، بينما ظلت حصة السندات في حافظة الأوراق المالية دون تغيير ، بنسبة ٣٩ في المائة . وزادت النقدية والارصدة القصيرة الأجل من ٩ في المائة إلى ١٢ في المائة

(السيد فوران)

نتيجة للبلبلة في الاسواق المالية وكوسيلة للاستفادة من أسعار الفائدة القصيرة الاجل الاعلى نسبيا في جُل الفترة المستعرَضة .

٣٦ - وواصل الصندوق التوسع في استثماراته بالبلدان النامية والمؤسسات الإنمائية ، فارتفعت هذه الاستثمارات بما مجموعه ١٢,٤ في المائة بالمقارنة بالسنة السابقة .

٣٧ - وعلى مدى سنوات اتبع الصندوق سياسة تنويع استثماراته لا من حيث القطاعات وحدها بل من حيث العملات أيضا . ولديه الآن استثمارات في ٤٣ بلدا وب ٣٣ عملة . وكانت الاولوية الاولى التي حددها الصندوق لنفسه عند اختيار الاصول هي سلامة الاستثمار . ففي أواخر ١٩٨٥ ، اعتمد الصندوق استراتيجية دفاعية ، وبموجبها أُودعت الارباح المحققة في استثمارات قصيرة الاجل أو استُثمرت في سندات . وفيما بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ و ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، استُثمر على هذا النحو ٣,١ من بلايين الدولارات تمثل أرباحا محققة . وقد ساعدت سياسة التنويع والاستراتيجية الدفاعية على حماية الصندوق في وقت ساده الاضطراب والأزمات .

٣٨ - وتتضاءل أسعار الفائدة على الصعيد العالمي بلا استثناء ؛ وهذا بدوره قد يفيد أسواق الاسهم . وقد شرع الصندوق تدريجيا في تعزيز قطاع الاسهم بحافظة أوراقه المالية ، على الرغم من أنه سوف يواصل الإبقاء على مستوى مستقر من الاوراق المالية الثابتة الإيراد التي تحقق عائدا مرتفعا ، لكي يضمن موردا ثابتا من الإيرادات . وبصفة أساسية ، ستستمر الاستراتيجية الدفاعية ؛ وإن كان ذلك سيتحقق بدرجة أخف مما شهدته السنوات الاخيرة .

٣٩ - وما برحت القرارات المؤثرة على استثمارات الصندوق تتخذ بالاستناد إلى استراتيجيات طويلة الاجل وليس بالاستناد إلى اعتبارات قصيرة الاجل ؛ وينبغي لاداء الصندوق أن يقيَّم على أساس العائدات المتحققة على مدى فترة زمنية طويلة . ولا يزال الهدف الرئيسي الذي يسعى إليه الصندوق متمثلا في ضمان الحفاظ على رسماله ، بحيث يكون الامان المعيار الرئيسي .

٤٠ - ووفقا للمقرر الذي اتخذته اللجنة في جلستها ١٤ ، دعا رئيس اللجنة رئيس لجنة التنسيق للنقابات والرابطات المستقلة لموظفي منظومة الامم المتحدة إلى إلقاء كلمته .

٤١ - السيد هيوسون (رئيس لجنة التنسيق للنقابات والرابطات المستقلة لموظفي منظومة الامم المتحدة) : قال إن هناك انخفاضا ملحوظا في معنويات موظفي مؤسسات النظام الموحد ، وتزيده أمور منها ما لاحظه من محاولة مقصودة للحد تعسفيا من شروط خدمة الموظفين ومن حقوقهم المكتسبة .

٤٢ - وأضاف قائلا إن شعور الموظفين بالإحباط يتزايد بسبب إصرار اللجنة الخامسة على الادارة الجزئية ، وبسبب تصميم لجنة الخدمة المدنية الدولية على تنفيذ رغبات اللجنة الخامسة مقدما . وقد رفضت الجمعية العامة توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية التي تم التوصل إليها بمساهمة من ممثلي الموظفين ، وحيل دون تمكين هؤلاء الممثلين من المشاورات غير الرسمية التي تُتخذ فيها قرارات حساسة تؤثر في مرتبات الموظفين وشروط خدمتهم .

٤٣ - ورأى ضرورة اصلاح نظام تحديد أجور موظفي الفئة الفنية . فالضغوط التي يفرضها قصور نطاق الهامش قد أبقت معدلات أجور موظفي الفئة الفنية منخفضة بشكل مصطنع ، وأخلت بسير العمل العادي لنظام تسوية مقر العمل .

٤٤ - وأشار إلى لجوء بعض الدول الاعضاء إلى أسلوب المدفوعات الاضافية لجذب مواطنيها للعمل في المنظمة . وأوجد هذا الاسلوب نظاما طبقيا بين الموظفين ، لانه يعني ضمنا أن بعض الدول الاعضاء ترى أن مواطنيها وحدهم هم الذين يستحقون معدلات أجر أعلى . ومن ناحية أخرى جعل هؤلاء الموظفين يعتمدون على حكوماتهم ومنعهم من أن يكونوا موظفين مدنيين دوليين حقيقيين حسب طلب الميثاق . والامر الاخير هو أن هذا الاسلوب يبين دون أدنى شك قصور أجور النظام الموحد .

٤٥ - وأردف قائلا إن نظام الخدمة المدنية الاتحادية بالولايات المتحدة - وهو النظام المقارن لتحديد الاجر في الامم المتحدة - قد تخلف عن مقارنه وهو القطاع الخاص في الولايات المتحدة بنسبة ٣٠ في المائة . ولا يملك المرء سوى أن يشكك في انصاف الاسلوب الحالي الذي يجعل نطاق الهامش يتراوح بين ١١٠ و ١٣٠ نقطة . ورأى أن نظام الخدمة المدنية الاتحادية بالولايات المتحدة لم يعد - ولم يكن منذ سنين - أفضل نظم الخدمة المدنية أجرا . ولهذا يجب تكليف لجنة الخدمة المدنية الدولية بأن تواصل دون تاخير دراسة أفضل نظام وطني للخدمة المدنية ، وهي مهمة يبدو أنها تحجم عن اتباعها بالسرعة اللازمة .

(السيد هيوسون)

٤٦ - ورأى أن تلافي انهيار النظام يستدعي أساسا القضاء على أسلوب متوسط الـ ١١٥ نقطة . على خمس سنوات وتعليق العمل باسلوب جعل حد نطاق الهامش ١٢٠ نقطة ، على الاقل ريثما يبدأ الاحساس بظهور الآثار المنتظرة من القانون الاتحادي لاصلاح الاجور .

٤٧ - ويتزايد قلق الموظفين وهم يرون رؤساءهم يحاولون الآن تقليص المعاشات التقاعدية لموظفي فئة الخدمات العامة ، بدلا من الاعتراف بأوجه قصور النظام وتعديل أجور موظفي الفئة الفنية تبعا لذلك ، وموظفو فئة الخدمات العامة متضررون أصلا من التقسيم التعسفي للموظفين إلى فئتين منفصلتين ، ومن المستقبل الوظيفي المحدود الذي ينتظرهم .

٤٨ - وقال إن الموظفين لا يفهمون ما الذي يدعو إلى التخلي عن نظام في المعاشات التقاعدية ظل مرضيا طيلة سنين . ولا يمكن تبرير أية دراسة للشروط المحلية من أجل تحديد الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي ، لأن هذا يعني في بعض مراكز الخدمة أن ينفق الموظفون المتقاعدون شيخوختهم في فقر . أما في الرتب الادنى ، فحتى مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة منخفضة جدا إلى حد يستحيل معه مستوى المعيشة الكريمة . ولا تستطيع لجنة التنسيق للنقابات والرابطات المستقلة أن تقبل الحجة القائلة بأن ممثلي الموظفين شاركوا بشكل وثيق مع لجنة الخدمة المدنية الدولية في النظر في الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لموظفي فئة الخدمات العامة ، وهي تأمل أن تجري الدراسات المقبلة بتعاون وثيق مع الموظفين .

٤٩ - وختم كلمته قائلا إن موظفي فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها يُعتبرون على ما يبدو موظفين مؤقتين . ويجب التخلص من هذا الانطباع . فالحاجة تدعو إلى العودة إلى تسميات لا تقوم على التقييم وتعترف بأن كافة الموظفين حيويون للمنظمة ، وأنهم جميعا من موظفي الخدمة المدنية الدولية ، وأنهم جميعا يتساوون في حقهم في المستقبل الوظيفي .

٥٠ - غادر السيد هيوسون المنصة .

٥١ - طبقا للقرار الذي اتخذته اللجنة الخامسة في جلستها ١٤ ، دعا رئيس اللجنة رئيس اتحاد رابطات موظفي الخدمة المدنية الدولية إلى القاء الكلمة .

٥٢ - السيد فريمان (رئيس اتحاد رابطات موظفي الخدمة المدنية الدولية) : أعرب عن عميق شعور موظفيه بالاحباط ازاء استمرار اللغز الذي أحاط باشتراك الموظفين في عمليات الشورى واتخاذ القرارات التي تحدد شروط خدمتهم . مثال ذلك أن اللجنة استبعدت الآراء التي قدمها اتحاد الرابطات بشأن اعادة تشكيل لجنة الخدمة المدنية الدولية .

٥٣ - ومضى قائلا إن اللجنة الخامسة ولجنة الخدمة المدنية الدولية قد حرمتا خلال السنوات الست عشرة الماضية على الهبوط بالمرتبات والمعاشات التقاعدية لموظفي الخدمة المدنية الدولية إلى مستوى أدنى جديد . وتعتبر لجنة الخدمة المدنية الدولية أي استعراض تطلبه اللجنة الخامسة فرصة لتخفيض شروط خدمة الموظفين مرة أخرى . وأشار إلى انخفاض القوة الشرائية لمرتبات موظفي الفئة الفنية في بعض مراكز الخدمة لغاية ٣٠ في المائة . كما أن موظفي الفئة الفنية يتقاعدون بمعاش تافه متوسطه ٤٦ في المائة من مرتبهم الاساسي . وعندما اتخذت بعض الوكالات مبادرات للتصدي لهذه الحالة ، عاملت لجنة الخدمة المدنية الدولية الاشخاص المسؤولين عن ذلك باعتبارهم خوارج مصممين على تقويض النظام الموحد لانهم أوتوا الشجاعة لإيجاد حلول لمشاكل لا تقر اللجنة الخامسة حتى بوجودها .

٥٤ - ورأى أن رفض اللجنة الاستماع إلى آراء الموظفين جعل شروط الخدمة تتدهور إلى حد لم يترك للموظفين خيارا سوى الاتحاد وإتخاذ إجراء نقابي .

٥٥ - وأضاف قائلا إن موظفي الامم المتحدة لم يعودوا يقبلون العلاقة الابوية القائمة بين الموظفين والادارة ، وهم يريدون الاشتراك كشركاء أنداد في العمليات التي تقرر ظروف خدمتهم ومعيشتهم . وهم يريدون من اللجنة أن تضع حدا للاسلوب المعتاد في البصم على توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية ، وأن تبدي مراعاة حقيقية لقضايا الموظفين .

٥٦ - أما عن المعاشات التقاعدية فقال إن الوقت حان لزيادة الاشتراكات بمقدار ٢٤ في المائة حسبما تم الاتفاق عليه في عام ١٩٨٣ . وينبغي أن يبدأ المعدل التراكمي الذي يبلغ ٢ في المائة عند بدء الحياة العملية للموظف ، وأن يستمر طول ٣٥ سنة من الخدمة . ويأمل موظفو الفئة الفنية أن تصبح القوة الشرائية لمعاشاتهم التقاعدية المبدئية بالعملة المحلية معادلة لزملائهم في نيويورك ومدينة الاساس : أي ٥٠ في المائة على الاقل من الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي بعد ٣٥ سنة من الخدمة ، وبعبارة أخرى الاخذ تماما بالخيار دال .

(السيد فريمان)

٥٧ - ورأى أن مرتبات موظفي الفئة الفنية تقوم على نظام مقارن في الخدمة المدنية تتخلف أجوره عن الظروف المحلية بنحو ٣٢ في المائة ، وأن الاسلوب الحالي في الهامش والتجميد يضمن عدم عودة القدرة التنافسية لمرتبات موظفي الفئة الفنية على الاطلاق . ورأى تعليق العمل بالحد الاعلى لنطاق الهامش إلى حين معرفة الاثر الكامل لقانون المقارنة بين أجور الموظفين الاتحاديين بالولايات المتحدة . كما رأى ازالة متوسط السنوات الخمس ونقطة المنتصف من نظام الـ ١١٥ ، وكذلك وجوب التخلص من فكرة التجميد بهدف التحكم في أجور موظفي الفئة الفنية . ولا بد من اتخاذ خطوات كاملة لاسترداد القوة الشرائية لموظفي الفئة الفنية في جميع مراكز الخدمة .

٥٨ - ورأى ضرورة عدم التلاعب بأسلوب تحديد المرتبات والمعاشات التقاعدية لموظفي فئة الخدمات العامة . فهذه المرتبات والمعاشات التقاعدية تقوم على الظروف المحلية ، وهي تتزامن تماما مع أحوال السوق ، وفقا لمبدأ فلمينغ . وخير طريقة للتصدي لمشكلة "الشذوذ" في بعض مراكز العمل التي ينال فيها موظفو الفئة الفنية من المستوى المتوسط مرتبات ومعاشات تقاعدية تعادل ما يناله موظفو فئة الخدمات العامة من المستوى الاعلى هو إستعادة القوة الشرائية المفقودة لمرتبات موظفي الفئة الفنية وليس تخفيض مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة .

٥٩ - أما عن إعادة تشكيل لجنة الخدمة المدنية الدولية ، فينبغي أن تنظر اللجنة الخامسة بحرص في مقترحات اتحاد الرابطات والنقابات المستقلة ، وأن تتأكد من أن العلاقات بين الموظفين والادارة تحكمها المبادئ التي نصت عليها اتفاقات العمل الدولية .

٦٠ - وأشار ختاما إلى أن الموظفين لا يقبلون أي تأخير في تنفيذ توصياتهم . فكل ما أظهره "الاستعراض الشامل" في عام ١٩٩٠ هو أن الجمعية العامة مخلصة في رغبتها في حل هذه الحالة البالغة الخطورة . وإذا لقيت شروط خدمة فئة الخدمات العامة نفس مصير موظفي الفئة الفنية ، فسوف يفهم الموظفون أن الدول الاعضاء لا تهتم بتهيئة موظفيها لمواجهة التحديات الجديدة التي تواجه الامم المتحدة في العقد القادم . وهي المسؤولة عن كل ما يترتب على هذا القرار .

٦١ - غادر السيد فريمان .

٦٢ - السيد غريفث (استراليا) : تكلم بالنيابة عن وفود استراليا وكندا ونيوزيلندا ، فأوضح نهجهم المشترك إزاء تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية . وقال إن صفقة الأجور التي تقدم لموظفي الأمم المتحدة يجب أن تكون جذابة بما يكفي لتعيين موظفين ذوي الكفاءة العالية والاحتفاظ بهم . واستدرك قائلا إن القرارات بشأن أجور الموظفين لا يمكن ، مع ذلك ، أن تتخذ في فراغ ، فزيادات الأجور بالقيمة الحقيقية يجب أن تقدم في إطار الغطاء العام للموارد التي تعتمدها الجمعية العامة ومجالس ادارة المنظمات الاخرى في النظام الموحد .

٦٣ - وقال إن من سوء الحظ أن يتخذ الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ومنظمة العمل الدولية إجراءات من طرف واحد وتنقصها الحكمة تتعارض مع النظام الموحد . وأعرب عن الأمل في أن يشير القرار الذي ستتخذه اللجنة بصورة واضحة إلى أهمية المحافظة على النظام الموحد . وقال إن الأمين العام قد ينقل أيضا تلك الرسالة بصورة قوية إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات ، وإنه ينبغي للدول الاعضاء نفسها أن تنسق مواقفها على نحو أفضل كي تكون الوفود التي تحضر اجتماعات الوكالات على دراية بهذه المشكلة . وقال إنه ربما حان الوقت للنظر في فرض جزاءات على تلك المنظمات التي لا تحترم النظام الموحد .

٦٤ - ومضى يقول إن الوفود الثلاثة يؤيدون تأييدا كاملا التوصيات الخاصة بالمعاشات التقاعدية التي وردت في الفصل الثالث من تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية . وقال إنه ينبغي تطبيق أنظمة موحدة على الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لجميع الموظفين الذين لا رُتب لهم من المشتركين في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية . وقال إن هناك أيضا حاجة لإجراء استعراض شامل للأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لموظفي فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة . وقال إن نظاما تستند فيه المرتبات على أفضل شروط الخدمة السائدة حيث لا توجد إمكانية للمقارنة بالنسبة للمعاشات التقاعدية يجب بكل وضوح أن يصحح .

٦٥ - وأضاف قائلا إن الوفود الثلاثة يحتفظون بموقفهم بشأن مسألة الهامش بانتظار مزيد من الايضاح لبعض المسائل في المشاورات غير الرسمية . وقال إنهم مستعدون لقبول الزيادة المقترحة في جدول المرتبات الاساسية الحالي لكنهم يفضلون الحصول على مزيد من المعلومات بشأن طريقة عمل الخطة الجديدة للتنقل/المشقة . وقال إن لديهم تحفظات بشأن الاقتراح بضرورة تحديد خدمة مقارنة بديلة ، لا سيما نظرا للزيادات المتوقعة في أجور الخدمة المدنية للولايات المتحدة . وقال إنهم لا يؤيدون توصية اللجنة الواردة في الفقرة ١٥٩ والمرفق الخامس من تقريرها ويرون ضرورة التخلي عن هذه العملية .

(السيد غريفغ ، استراليا)

٦٦ - واستأنف قائلا إنه ليس لدى الوفود الثلاثة اعتراض على النظر في زيادة في صافي الاجور على مستوى رتبة مساعد الامين العام ، لكنهم يعربون عن الامل في أن تغطى زيادات التكاليف المترتبة على ذلك عن طريق تحقيق الوفورات . وقال إن التكاليف الشديدة الارتفاع التي تنشأ عن استعراض أفضل شروط الخدمة السائدة في جنيف يفترض ، بالمثل ، أنها ترجع إلى التضخم ولن يكون لها أثر على معدل النمو الحقيقي للميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ .

٦٧ - وواصل بقوله إن المشكلة الاساسية بالنسبة لعمل اللجنة هي الافتقار إلى الوضوح الذي قوض ثقة الدول الاعضاء باللجنة نفسها وبنظام الاجور بأسره . وقال إن الجهود الرامية إلى جعل ظروف خدمة الموظفين أكثر عدلا وأكثر وضوحا قد خابت لمدة طويلة جدا من جراء لعب المصالح المكتسبة .

٦٨ - وأردف قائلا إن المنظمات وموظفيها يطالبون دوما بأجور أعلى واستحقاقات أكبر لا تبررها زيادة الانتاجية أو تحسين الخدمة بالنسبة للدول الاعضاء بل بمؤشرات للمقارنة مصممة بصورة مصطنعة وبافتراضات مريبة بشأن الصلة بين موظفي الخدمة المدنية الدولية والقطاع الخاص .

٦٩ - ومضى يقول إن الحقيقة أن المنظمة ليست لديها قدرة غير محدودة على دفع المرتبات . وقال إن الدول الاعضاء تتوقع الكثير من المنظمة وتقدر كفاءة موظفيها وتفانيهم ومثاليتهم ، لكنها تتوقع أن تكون مطالب الاجور معقولة . وقال إن الاقتطاعات من المعاشات التقاعدية وحالات تجميد الاجور التي حدثت في السنوات الاخيرة قد حدثت نظرا لانه أصبح واضحا أن مستوى الاجور كان مفرطا . وقال إن مما يدعو إلى الاسف العميق ، في الوقت ذاته ، أن إخفاق الدول الاعضاء في التقيد بالتزاماتها المالية يجبر لجنة الخدمة المدنية الدولية على العمل في مناخ من الاضطراب الدائم ، لدرجة حدثت معها شكوك في بعض الاحيان فيما إذا كانت المرتبات ستدفع .

٧٠ - واستأنف يقول إن استعراض لجنة التنسيق الادارية لاداء لجنة الخدمة المدنية الدولية (A/46/275) كان مخيبا للامل . وقال إن المطلوب هو حلول أكثر جذرية ، وإن من المهم بصورة خاصة أن تكون أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية مستقلة استقلالا تاما لتجنب إمكانية حدوث تضارب في المصالح .

(السيد غريفث ، استراليا)

٧١ - وواصل قائلا إنه على الرغم من أنه لا يوجد اعتراض على توصيات لجنة التنسيق الادارية ، فإن تنفيذ هذه التوصيات لن يساعد على تحسين الحالة الراهنة . وقال إن كثيرا من هذه التوصيات يبدو مصمما بصورة رئيسية لزيادة مصالح لجنة التنسيق الادارية لا الدول الاعضاء . وقال إن الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة ضعيفة جدا ، على الرغم من أنها كانت معقولة في مجملها . وقال إنه ينبغي تخصيص أموال إضافية للجنة كي تتمكن من الاجتماع في دورات أطول ، وإنه ينبغي لها أن تركز على مسائل السياسة الهامة وتقدم تقارير كل سنتين . وقال إن فترة العضوية التي تصل إلى ١٢ سنة شديدة الطول ؛ وينبغي أن يحصل التناوب في عضوية اللجنة بتواتر أكبر .

٧٢ - واختتم قائلا إن الوفود الثلاثة سيشاركون بصورة بناءة في المشاورات غير الرسمية ، بقصد التوصل إلى وضع مشروع قرار يوازن مصالح الموظفين والمنظمات والدول الاعضاء على نحو عادل .

البند ١١٤ من جدول الاعمال : جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (تابع) (A/46/11 و Add.1 و Add.2/Rev.1)

٧٣ - السيد ساردنبرغ (البرازيل) : قال إن بلده هو في جدول الانصبة المقررة الحالي ثاني عشر أكبر مساهم في الميزانية العادية على الرغم من أن دخل الفرد يأتي في المرتبة السابعة والخمسين بين الاعضاء الـ ١٥٩ التي كانت الامم المتحدة تتألف منهم عندما حسب الجدول . وقال إن السنوات من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٩ ، التي كانت أساسا للانصبة المقررة ، كانت مؤاتية بالنسبة للبرازيل أو بالنسبة للاغلبية الساحقة من البلدان النامية . وقال إن النتائج بالنسبة لعام ١٩٩١ لم تكن أفضل بكثير على الرغم من الجهود المبذولة لتصحيح الاختلالات وحل المشاكل الداخلية التي تعيق استئناف النمو الاقتصادي . وقال إنه ، من ذلك المنظور ، سيقوم المجتمع البرازيلي ومجلسه بدراسة اقتراح لجنة الاشتراكات ، الذي سيزيد من معدل نصاب البرازيل من ١,٤٥ إلى ١,٥٩ في المائة ، فيجعلها عاشر أكبر مساهم في المنظمة .

(السيد ساردنبرغ ، البرازيل)

٧٤ - وأردف يقول إن الجدول الذي اقترحته لجنة الاشتراكات يمثل تقييما شاذا بالنسبة لبلده ولكثير من البلدان الاخرى ، مما يدل على ضرورة إعادة النظر على نحو شامل بمنهجية حساب الجدول وتطبيقه . وقال إن لجنة الامم المتحدة التحضيرية توقعت أنه من المحتمل أن تكون مقارنة الدخول الوطنية دليلا متحيزا ومضللا ، رغم إن الغرض أن تكون أساسا مرجعيا للتقييمات ، فقررت لذلك أن تؤخذ في الاعتبار عوامل أخرى . وقال إنه يلزم أن تؤخذ العوامل الاخرى في الاعتبار ، وأن يحدد ما يعطى لها من وزن . وقال إنه ليست هنالك ، على سبيل المثال ، حجة صحيحة لتطبيق تدرّج يبلغ ٨٥ في المائة على تسوية الدخل الفردي المنخفض . وقال إنه ينبغي أن تستكمل قيمة ذلك المؤشر بصورة مستمرة بغية المحافظة على بعده التاريخي الحقيقي .

٧٥ - ومضى قائلا إنه ينبغي أن يؤخذ صافي التدفقات المالية المنفقة ، وهو عامل من عوامل تفاقم إنعدام التوازن الشامل في الانتاج والاستهلاك في العالم ، بوصفه مؤشرا على القدرة المتناقصة لعدد من الدول الاعضاء على تامين العملة الصعبة التي تحتاجها للإشتراك بصورة فعالة في الاقتصاد الدولي ، وحتى للوفاء بالتزاماتها للامم المتحدة . وقال إن من سوء الحظ أن تؤكد الآثار المستمرة لأزمة الديون من جديد الحاجة إلى مواصلة استخدام عامل تعديل للديون لدى تقييم معدلات البلدان النامية . وقال إن ذلك العامل يتوقف على صيغة تقنية مستقاة من الاعتراف بأن وضع جدول الانصبة المقررة ليس مجرد مسالة تقنية وينبغي ألا يكون كذلك .

٧٦ - وواصل يقول إنه إذا لم ينجح الجدول في إعطاء فكرة وافية عن قدرة الدول الاعضاء النسبية على الدفع ، فسيتبين أنه مسالة خلافية وقد يسهم في زيادة الحالات المحتومة للتاخر في الدفع إلى المنظمة . وقال إنه ، وفقا لذلك ، يجب أن يكون أي نهج بناء إزاء تقرير واعتماد جدول عادل وصحيح منسجما تماما مع المبادئ التوجيهية التي سبق أن أقرتها الجمعية العامة في قرارات سابقة اتخذ بعضها بناء على توصية لجنة الاشتراكات نفسها ، كما في حالة القرار ٣٥٦/٤٥ ألف . وقال إن مثل هذا النهج البناء يتطلب أيضا تطبيقا موحدا وعادلا لوسائل تقنية مثل أسعار الصرف المعدّلة حسب الاسعار حيثما دعت الحاجة إلى ذلك . وأضاف قائلا إنه ينبغي إجراء دراسة دقيقة للبدائل التي من شانها أن تقيم صلات أوثق بين مختلف درجات التمثيل ، والمشاركة ، والمزايا كمزية الحصول على جميع الوثائق بلغة البلد ، وبين مساهمة البلد المالية .

(السيد ساردنبرغ ، البرازيل)

٧٧ - ومضى يقول إنه يجب أيضا أن يتوافر وضوح كامل في أعمال لجنة الاشتراكات ، وهو ما يمكن كفالته بالسماح لوفود للمراقبة بحضور جلساتها ومنح حق غير مقيد في الحصول على الوثائق التي تستعملها اللجنة في مداولاتها .

٧٨ - وقال إنه على الرغم من أن وفده مستعد ، كما كان مستعدا في المناسبات السابقة ، لاتخاذ نهج إيجابي إزاء مسألة شديدة الاهمية ، فإنه يرى أن الجدول المقترح في الوثيقة A/46/11/Add.2 ، على النحو المنقح شفويا ، غير كاف ، وأن الوفد البرازيلي يتطلع إلى الاسهام في تحسينه .

٧٩ - السيد ساهو (الهند) : قال إن هناك عدة عوامل معقدة تدخل في تحديد النصيب المقرر لبلد ما ، وإن تعديل أي منها يمكن أن يكون له أثر نهائي يختلف اختلافا هاما عما يمكن أن يكون متوقعا . وفضلا عن ذلك ، ونظرا لطبيعة جدول الانصبة المقررة ، فإن المكسب بالنسبة لبلد ما يشكل خسارة بالنسبة لبلد آخر . ولذلك ينبغي الثناء على لجنة الاشتراكات لانها أوصت بجدول يراعي مختلف شواغل الدول الاعضاء في الامم المتحدة . ومما ساعد اللجنة في مهمتها قبول جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا في الامم المتحدة ، وبادرة اليابان السخية في المساهمة بـ ٥٠ من نقاط التعديلات الخاصة (التخفيف) .

٨٠ - وخلال أربعة عقود ، كان جدول الانصبة المقررة يقوم على أساس مبدأ القدرة على الدفع . وبالرغم من أن النظام تشوبه بعض العيوب وأن من الصعب قياس القدرة على الدفع بدقة من الناحية الإحصائية ، فليس هناك بديل سليم فيما يبدو . فالقدرة على الدفع ، وهي قدرة يجري تعديلها لمراعاة القدرة الفعلية على الدفع ، لا تزال أهم عامل لتحديد الاشتراكات . ويذكر الفصل الثامن من تقرير لجنة الاشتراكات عوامل أخرى يعتقد وفده أنه لا ينبغي مراعاتها . وبعض هذه العوامل تتغير ويستحيل قياسها ، ولا يؤيد وفده أي اقتراح يدعو إلى ربط الاشتراكات بعضوية بعض الهيئات ، لأن من شأن ذلك أن يخرج عن مبدأ تساوي الدول الاعضاء في السيادة . والمسؤوليات الخاصة للاعضاء الدائمين في مجلس الامن تتجلى بالفعل إلى حد ما في ارتفاع معدلات الانصبة المقررة لحسابات خاصة لصيانة السلم مأذون بها من جانب هذا المجلس . وينبغي تطبيق هذه المعدلات على جميع الانشطة التي يصدر تكليف للقيام بها عن مجلس الامن والتي لها آثار مالية .

(السيد ساهو ، الهند)

٨١ - ومن المدهش أن يُمنح تخفيف لبعض البلدان المتقدمة بموجب صيغة التعديل حسب الدين . وفي المستقبل ، ينبغي للجنة الاشتراكات تقويم هذه الحالة الشاذة ، وذلك على سبيل المثال بقصر تعديلات تخفيض عبء الدين على البلدان المدرجة في قائمة البنك الدولي للبلدان المدينة التي لا يزيد دخلها الفردي عن الحد الاعلى للدخل الفردي الذي قررته الجمعية العامة . وهو يود أن تدرس الامانة العامة هذه الإمكانية وتبلغ اللجنة الخامسة بالنتائج .

٨٢ - ويوافق وفده على الرأي المعرب عنه في الفقرة ١٧ من تقرير لجنة الاشتراكات بأن الحد الاعلى للدخل الفردي هو مفهوم يشير إلى حد أدنى من الدخل لازم لتلبية الاحتياجات الاساسية للسكان . وبالرغم من أن هذا الحد لا ينبغي أن يكون بالضرورة هو نفس الدخل الفردي العالمي المتوسط ، فمن المفيد من الناحية الإحصائية والحسابية أن يكون كذلك ، لأن الحد الاعلى للدخل الفردي سيتعدّل تلقائيا عندئذ ولأنه لن يكون هناك مناقشة تسبب الخلاف في الجمعية العامة كلما جرى النظر في جدول الانصبة المقررة . وإذا كان لا يمكن ، لاسباب سياسية شتى ، قبول حدٍ أعلى مقداره ٠٠٠ ٣ دولار ، فيمكن قبول الرقم ٨٠٠ ٢ دولار كحل وسط بغية المحافظة على الحد بنفس القيمة الحقيقية السارية في عام ١٩٨٥ . وكطريقة بديلة لحل المشكلة دون زيادة فئة البلدان التي تستفيد من صيغة الخصم المسموح به للدخل الفردي المنخفض ، يمكن دراسة إمكانية زيادة نسبة التخفيف من ٨٥ في المائة إلى ٩٠ في المائة مثلا . وحث لجنة الاشتراكات على النظر في هذا الخيار في دورتها القادمة .

٨٣ - ويتفق وفده مع الاغلبية الساحقة للاعضاء على أن فترة الاساس الإحصائية البالغة ١٠ سنوات تتيح إقامة توازن مناسب بين عكس القدرة على الدفع بدقة في أي نقطة من الزمن وتبيان الثروة الوطنية الحقيقية على نحو أدق بإزالة التقلبات القصيرة الاجل في الدخل القومي . وقد لاحظت لجنة الاشتراكات ، في الفقرة ٥٧ من تقريرها ، أن التطبيق التدريجي لمخطط الحدود على مدى فترة جدول مدتها ثلاث سنوات سيسفر عن إنهاء المخطط على مراحل . ووفده على استعداد لدراسة هذه الإمكانية بمزيد من العمق ، ولكن من المهم كفالة ألاّ يضر أي تعديل للمخطط الحالي بالبلدان النامية . ولا يؤيد وفده أي اقتراح يرمي إلى تعديل مخطط الحدود ويدعو إلى اعتماد فترات جدول ذات سنة واحدة ، وهو يؤيد بقوة توصية لجنة الاشتراكات باعتماد الجدول الجديد لفترة الثلاث سنوات ١٩٩٢-١٩٩٤ . وقد جرت العادة على اعتماد جدول الانصبة المقررة لفترة ثلاث

(السيد ساهو ، الهند)

سنوات ؛ ولهذا فائدة إضافية في إضفاء شيء من الاستقرار والاستمرار على الاشتراكات . وعلاوة على ذلك ، فإن هذا يكفل أن يكون لدى لجنة الاشتراكات متسع من الوقت للنظر في المسائل المنهجية الهامة في السنوات التي تتخلل ذلك ، وهو أمر يستحيل بدون ذلك .

٨٤ - وقد استعملت لجنة الاشتراكات سعر صرف معدل حسب الاسعار بالنسبة لسبعة بلدان . وبالرغم من أن مفهوم الصرف المعدل حسب الاسعار يبدو معقولا على المستوى التقني ، فإن آثاره بالنسبة لجدول الانصبة المقررة ليست واضحة إطلاقا بالنسبة لوفده ، وينبغي التحقق من أثر استعماله على الانصبة المقررة لشتى الدول الاعضاء ، وخاصة البلدان النامية ، قبل استخدامه على أساس أوسع بكثير . ولا ينبغي لتطبيق المفهوم أن يزيد من عبء البلدان النامية عن طريق إعادة توزيع نقاط إضافية .

٨٥ - وخلال السنوات القليلة الماضية ، دعا وفده إلى مزيد من الشفافية في عمل لجنة الاشتراكات ، وخاصة فيما يتعلق بعملية توزيع نقاط التعديلات الخاصة (التخفيف) . وقد أحرز تقدم هام أثناء الدورة السابقة للجمعية العامة ، عندما تم تحديد بعض المعايير لتوفير التخفيف . وبالمثل ، جرى تحسن كبير في آلية الاتصالات بين الدول الأعضاء ولجنة الاشتراكات . وولدت الاجتماعات الإعلامية اهتماما كبيرا بين الدول الاعضاء ، كما يتجلى في مستوى الاشتراك فيها . ويود وفده أن يرى تأسيس نظام المشاورات على أساس أكثر ديمومة ، وهو يؤيد جميع التدابير الهادفة إلى زيادة تعزيز ثقة الدول الاعضاء في إجراءات وأداء لجنة الاشتراكات .

٨٦ - السيد غابرييل (الفلبين) : قال إن لجنة الاشتراكات قدمت مرة أخرى جدول أنصبة مقررة يستند إلى القدرة على الدفع ويحاول إدماج الآراء المختلفة والمتضاربة أحيانا للدول الاعضاء والتوفيق بينها . وهناك حاجة لا إلى تغيير المنهجية القائمة بل إلى البحث باستمرار عن سبل لتحسينها كي تصبح أنصف وأعدل .

٨٧ - وقد أيد وفده في الماضي استعمال فترة الاساس الإحصائية البالغة ١٠ سنوات ، ولا يزال يعتقد أن حسنات فترة الاساس الطويلة بشكل معقول تفوق سيئاتها . ولا ينبغي أن يمنع ذلك اللجنة من إعادة دراسة المسألة في ضوء التغييرات التي جرت مؤخرا في العالم . وأشار ، بوجه خاص ، إلى التغير الكامل للهياكل الاقتصادية القائمة في أوروبا الشرقية ، وآثار المنازعات العسكرية في الشرق الاوسط التي أدت إلى تخفيض جذري في الدخول القومية هناك ، والصعوبات التي تواجهها البلدان النامية والتي

(السيد غابرييل ، الفلبين)

ازدادت تفاقما بسبب سوء الحالة الاقتصادية العالمية عموما ، مما يجعل من الصعب للغاية عليها انعاش اقتصاداتها ، ناهيك عن تخفيف العبء الجسيم لديونها الخارجية . وأصبحت الحالة بالغة الخطورة في الفلبين ، حيث نجد أن التدابير الرامية إلى إنعاش الاقتصاد المتدهور بشكل خطير قد أبطلت مفعولها كليا تقريبا سلسلة من الكوارث الطبيعية . ويجب أن يتجلى حجم هذه المشاكل على نحو ما في أي بيانات يقصد استخدامها في المستقبل لتحديد الدخل القومي ، إذا ما أريد بلوغ هدف إعداد جدول أنصبة مقررة من شأنه أن يكون مقياسا يعول عليه للقدرة على الدفع وقت الدفع .

٨٨ - وبالرغم من أن اللجنة حاولت أن تراعي ما يمكنها مراعاته من هذه العوامل ، فمن الواضح أنه لم يمكن النظر في التطورات الاحدث عهدا نظرا لعدم توفر البيانات عنها . ومن ثم فقد يكون من الضروري للجنة أن تحدد أفضل طريقة لمراعاة أي تغييرات يكون لها تاثير كبير على الدخل القومي للدول الاعضاء ، بغية استكمال تقييمها للقدرة الجارية على الدفع .

٨٩ - وفيما يتعلق بموضوع صيغة التعديل حسب الدين ، يوافق وفده على أن اللجنة بذلت قصاراها ، نظرا لعدم وجود صيغة أفضل ، لمراعاة مشكلة الديون الخارجية ، ولكنه يحث اللجنة على مواصلة دراسة كيفية تعديل الصيغة القائمة لتوفير تخفيف أوفى وأكبر .

٩٠ - ويؤيد وفده تأييدا تاما قرار اللجنة باستعمال حد أعلى للدخل الفردي قدره ٦٠٠ ٢ دولار بالنسبة لجدول الانصبة المقررة الجديد ، ولكنه يأمل أنها ستواصل رصد الحالة وتعديل هذا الحد تبعا لذلك بغية ضمان بقائه واقعيا . ويؤيد وفده أيضا قرار اللجنة بمواصلة استعمال مخطط الحدود ، ولكنه يحثها على الاستمرار في استكشاف المقترحات الاخرى في هذا الصدد والنظر فيما إذا كان الإبقاء على مخطط الحدود لا يزال يعود بالفائدة على معظم الدول الاعضاء .

٩١ - وإن وفده يسره أن يلاحظ أن اللجنة أحرزت بعض التقدم في استعمال سعر الصرف المعدل حسب الاسعار ، ويحثها على مواصلة عملها في هذا المجال ، لان سعر الصرف المعدل حسب الاسعار برهن عن قيمته كاداة لتصحيح الانحرافات المتعلقة بالتضخم .

(السيد غابرييل ، الغلبين)

٩٣ - وبالرغم من الجهود التي تبذلها لجنة الاشتراكات لتحسين منهجيتها ، فلا تزال هناك عيوب تشوب جدول الانصبة المقرر الحالي . ومن المأمول أن تستطيع اللجنة في نهاية المطاف تحسين المنهجية إلى حد يمكن معه أن تنعكس القدرة على الدفع وقت الدفع انعكاسا واقعيا في قاعدة البيانات ومن ثم تغدو عملية التخفيف غير ضرورية . وفي هذه الاثناء ، يؤيد وفده تأييدا تاما جدول الانصبة المقررة الذي أوصت باعتماده لجنة الاشتراكات ، ويأمل أن توافق عليه الجمعية العامة بتوافق الآراء .

٩٣ - السيد غوديما (أوكرانيا) : قال إن مغزى المنهجية الحالية ، وخاصة مبدأ القدرة على الدفع ، هو أن المقصود بهذه المنهجية تحديد نصيب عادل لكل دولة عضو مع مراعاة المشكلات الخاصة بها . واستدرك قائلا إنه كانت هناك مع ذلك في بعض الاحيان صعوبات حيال التطبيق العملي للمبدأ .

٩٤ - ومضى قائلا إن أوكرانيا تواجه في الوقت الحالي صعوبات خطيرة . وأضاف أن الإنتاج الصناعي والزراعي قد انخفض ، كما أن التضخم آخذ في التزايد ومستوى رفاه السكان آخذ في الانخفاض . وذكر أنه يجري تخصيص موارد هائلة لتخفيف آثار كارثة تشرينوبيل ، غير أن تلك المشكلات لم تنعكس ، على ما يبدو ، في توصيات لجنة الاشتراكات . وذكر أنه على الرغم من أن النصيب المقترح لاوكرانيا قد انخفض انخفاضا طفيفا فانه لا يتناسب بأي حال مع الصعوبات التي يواجهها البلد .

٩٥ - واستطرد قائلا إن وفده يعتبر أنه ينبغي تحسين المنهجية الحالية لتحديد جدول الانصبة كي يكون من الممكن إجراء تقييم موضوعي للمشكلات الحقيقية لكل بلد والقيام ، إذا دعت الحاجة ، بإجراء تحليل مستقل للبيانات الإحصائية المقدمة من الدول الاعضاء ، بما فيها أسعار الصرف . وأضاف أنه ينبغي ، في جملة أمور ، استخدام فترة أساس إحصائية أقصر .

٩٦ - واستمر في حديثه قائلا إن أحد العيوب الخطيرة للمنهجية الحالية هو نظام الحدود الذي يمنع حدوث اختلافات شديدة في الانصبة بين الجداول المتعاقبة . وأضاف أن مثل هذا التعديل هو تعديل ميكانيكي بحت ويتعارض مع مبدأ القدرة على الدفع . وذكر أن الاختلالات التي نتجت عن هذا النظام قد زادت مع اعتماد الجدول الجديد وأنه قد آن

(السيد غوديما ، أوكرانيا)

الاوان لاستعراض هذه المسألة استعراضا كاملا . وقال إنه مما يدعو للارتياح أن لجنة الاشتراكات قد نظرت في تلك المشكلة خلال دورتها السابقة .

٩٧ - واسترسل قائلا إن لجنة الاشتراكات قد نظرت في خطة الحدود لعدة سنوات في أوائل الثمانينيات وإن مداولاتها قد تركزت دائما على تحديد الزيادة في الانصبة . وأضاف أنه في اللحظة الاخيرة ، ودون إجراء أي تحليل تفصيلي ، وضعت حدود مماثلة على الخفض الممكن في الاشتراكات . وعندما قدمت تلك الحدود كان من الواضح مَن سيتحمل العواقب سواء أكانت إيجابية ام سلبية . وكان هذا واضحا من الضيق الشديد لنطاق الحدود التي وضعت للبلدان التي تزيد معدلات أنصبتها عن ٥ في المائة .

٩٨ - وقال إنه في جدول الانصبة الموصى به كان من الممكن إعادة توزيع ٣٨٠ نقطة على ١٩ بلدا عضوا في إطار خطة الحدود . وأضاف أن ٨٩ نقطة فقط قد ذهبت إلى البلدان النامية في حين ذهبت ٢٩٣ نقطة ، أي ٧٧ في المائة من النقاط التي أُعيد توزيعها ، إلى البلدان المتقدمة النمو التي حصل أحدها على ٢٢٤ نقطة ، أي ما يزيد عن نصف إجمالي النقط . وفيما يتعلق بالبلدان التي تأثرت تأثرا سيئا بخطة الحدود فإن الاشتراكات المجتمعة للاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية تمثل ٢٧٣ نقطة أي ٧١ في المائة من الإجمالي .

٩٩ - السيدة بيركوفيتش (يوغوسلافيا) : شكرت لجنة الاشتراكات على الشفافية التي يتسم بها عملها في إعداد جدول الانصبة الجديد . واستدركت قائلة إنه مما يدعو للأسف أن عيوب المنهجية قد ظهرت من جديد . وقالت إنه لم يتم التوصل بعد ، كما هو واضح ، إلى معايير موضوعية تعكس تماما القدرة على الدفع . وذكرت أن المساهمات المقدمة للميزانية تتطور بطريقة ليست لها ، على ما يبدو ، علاقة بقدرة كل دولة عضو على الدفع . وذكرت على سبيل المثال أن البلدان الاعضاء في منظمة التعاضد الاقتصادي والتنمية ، باستثناء اليابان ، قد حددت لها من جديد نسبة مئوية أقل من النسبة التي كانت محددة في جدول الانصبة السابق وأنه على الرغم من أن حالة البلدان النامية قد أُخذت ، على ما يبدو ، في الاعتبار بدرجة أكبر فإن نصيبها لا يزال مرتفعا نسبيا بالنظر إلى تدهور حالتها الاقتصادية .

(السيدة بيركوفيتش ، يوغوسلافيا)

١٠٠ - واستطردت قائلة إنه يجب أن تظل القدرة على الدفع هي المعيار الاساسي لتحديد أنصبة جميع الدول الأعضاء . وأضافت أن المسألة تتمثل في تحديد القدرة على الدفع بأفضل طريقة ممكنة . وذكرت أن البيانات المستخدمة كانت جميعها إما مقدمة من الدول الاعضاء أو مقدَّرة على أساس مثل تلك البيانات . وأضافت أن المسألة تتمثل فيما إذا كانت البيانات المستخدمة هي بيانات يمكن مقارنتها بالفعل .

١٠١ - واستمرت في حديثها قائلة إنه بالنسبة للحد الاعلى لنصيب الفرد من الدخل فإنه على الرغم من أن هذا الحد قد زاد من ٢٠٠ ٢ دولار إلى ٦٠٠ ٢ دولار فإن مسألة ما إذا كان هذا الحد قد عُدِّل وفقا للتطور في النصيب المتوسط لدخل الفرد في العالم حتى عام ١٩٨٩ هي مسألة مشكوك فيها . وذكرت أن الرقم ٦٠٠ ٢ دولار يمثل في الواقع انخفاضا في القيمة الحقيقية عن المستوى المحدد في عام ١٩٨٥ . وأضافت أنه كان ينبغي ، في رأي وفدها ، رفع المستوى إلى ٨٠٠ ٢ دولار على الاقل .

١٠٢ - وفيما يتعلق بمفهوم الدخل المعدّل على حسب الدين فإن المنهجية المستخدمة لا تعكس حجم مشكلة الدين . وأضافت أن المفهوم يخرج أيضا عن النية في إعطاء البلدان النامية المثقلة بمقادير كبيرة من الدين الخارجي تعديلا لتخفيف عبء الدين .

١٠٣ - ومضت قائلة إنه قد ثبت أن التعديلات الخاصة المتعلقة بالجدول الآلي (التخفيف) يمكن أن تكون أداة تصحيحية ملائمة عندما تكون المنهجية لا تزال في طور التحسين . غير أنها استدركت قائلة إنه ينبغي أن يلاحظ ، مع ذلك ، أن اللجنة لم تلتزم بدقة بالمعيار المحدد في الوثيقة A/45/11 ، الفقرة ٤٣ ، وخاصة المعيار المتمثل في ألا يتجاوز العدد الاقصى للنقاط المعطاة لبلد واحد نقطتين . وذكرت أنه من الواضح أن القلق إزاء منهجية التخفيف كان من الممكن تقليله إلى حد كبير إذا كانت البلدان الصناعية قد قدّمت عددا من العروض مماثلا للعدد الذي قدمته عند وضع الجدول الحالي للانصبة كما أشار إلى ذلك ممثل اليابان .

١٠٤ - واسترسلت قائلة إنه على الرغم من أن معدل النصيب الذي اقتُرح ليوغوسلافيا قد خُفض إلى حد ما فإنه لا يزال مرتفعا لانه لا يعكس بدقة حالتها الاقتصادية ولا قدرتها على الدفع . وأضافت أنه مما يثير الدهشة بشكل خاص أن المعدل الذي حُدِّد ليوغوسلافيا هو معدل مرتفع للغاية بالمقارنة بمعدلات البلدان الاخرى التي لها

(السيدة بيركوفيتش ، يوغوسلافيا)

اقتصادات مماثلة وحجم مماثل . وقالت إنه لذلك فإن وفدها يتساءل عن مدى إمكان مقارنة البيانات الإحصائية التي استخدمتها لجنة الاشتراكات في حساب جدول الانصبة المقترح .

١٠٥ - وفيما يتعلق بالبيانات ذات الصلة بيوغوسلافيا ، قالت إن إحدى المشكلات الرئيسية تتمثل في سعر الصرف الذي لا يعكس التغيرات في الاسعار المحلية . وأضافت أنه على سبيل المثال فإن نصيب الفرد من الدخل في عام ١٩٨٩ ، كما حسبته لجنة الاشتراكات ، يزيد بمقدار ٠٠٠ ١ دولار عن نصيب الفرد الحقيقي من الدخل لأن معدل التضخم المرتفع لم يؤخذ في الاعتبار . وهذا الفارق الكبير كان له ، دون شك ، أثر كبير على حساب المعدل الزائد لنصيب يوغوسلافيا ، وهي بلد لم يحصل على أية نقاط استنادا إلى تعديلات خاصة وذلك على الرغم من أن ظروفه الاقتصادية قد شهدت تغيرات سلبية كبيرة بسبب خدمة الدين الخارجي ومصاعب التعديل الهيكلي ومشكلات سعر الصرف .

١٠٦ - وواصلت حديثها قائلة إنه نظرا لما تقدم فإن وفدها قد وجد من الصعب جدا قبول اقتراح اللجنة بتطبيق جدول الانصبة لمدة ثلاث سنوات ما لم يتم إدخال التعديلات اللازمة . وأضافت أن وفدها سيقدم في الوقت الملائم البيانات اللازمة المتعلقة بالعبء الهائل الذي أُلقي على كاهل اقتصاد بلدها نتيجة للاضطرابات الراهنة .

١٠٧ - واستمرت في حديثها قائلة إن بعض الافكار التي تتضمنها الفقرة ٤٧ من الفرع ثامنا من تقرير لجنة الاشتراكات تستحق النظر وذلك على الرغم من أنه لا يزال يتعين استخدام مبدأ القدرة على الدفع كأساس لتحديد الاشتراكات . واستدركت قائلة إنه ينبغي ، مع ذلك ، أن ينفذ ذلك المبدأ بالفعل ؛ كما ينبغي جمع مزيد من المعلومات الموضوعية الموثوق فيها عن الدخل القومي .

١٠٨ - واستطردت قائلة إن فترة الاساس الإحصائية هي ، دون شك ، عنصر هام في تحديد قدرة أي بلد على الدفع وإن وفدها قد درس باهتمام الجداول الإحصائية ذات الصلة . وأضافت أنه من المفهوم أنه لم يتم التوصل إلى إجماع في الرأي في لجنة الاشتراكات بشأن هذه المسألة . فمن ناحية ، ستعكس فترة الاساس الاقصر القدرة على الدفع عند وقت الدفع بشكل أكثر واقعية ، ومن ناحية أخرى فإن فترة أساس إحصائية مدتها عشر سنوات ستحقق مزيدا من الاستقرار . وذكرت أن إمكانية تقصير فترة الاساس الإحصائية من

(السيدة بيركوفيتش ، يوغوسلافيا)

١٠ سنوات إلى ٥ سنوات ، بل وإلى ٣ سنوات ، يستحق مزيدا من النظر من جانب اللجنة . وأضافت أن مسألة خطة الحدود تحتاج أيضا إلى مزيد من النظر . فهذه الخطة عنصر هام في المنهجية الحالية كوسيلة لتفادي اختلافات كبيرة في معدلات الانصبة الفردية بين الجداول المتعاقبة مع أن لها في الوقت نفسه أثرا مضللا بالنسبة للقدرة على الدفع ، وهذا صحيح بدرجة أكبر إذا ما اعتبر أن الأطراف المستفيدة الرئيسية هي البلدان المتقدمة النمو . وقالت إنه لذلك يجب بذل جهود في المستقبل للمحافظة على مزايا الخطة بالنسبة لاكبر عدد ممكن من البلدان النامية مع العمل في الوقت نفسه على تخفيف أكثر آثارها سلبية . واختتمت حديثها قائلة إن هناك ، بالإضافة إلى هذا ، حاجة إلى مزيد من الدراسة لمسألة أسعار الصرف المعدلة مع الاسعار وهي مسألة قد تؤدي إلى تصحيح بعض الاختلالات المتعلقة بالقدرة على الدفع .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥